

المحور الأول: التطور التاريخي للمجتمع الدولي

يتناول قانون المجتمع الدولي مجموعة من القواعد القانونية التي تبين تركيبة المجتمع الدولي و القواعد التي تحكم علاقات هذا المجتمع فهو القانون الذي يحكم الوحدات المكونة للجماعة الدولية و يبين كيفية نشأة أشخاص هذه الجماعة و يبين حقوقها و واجباتها ، كما يوضح القواعد التي تحكم علاقاتها مع الكيانات الأخرى و يتميز المجتمع الدولي بالتطور المستمر و ذلك ما توضحه تركيبة المجتمع الدولي التي هي في تغيير مستمر و يوضحه تطور مضمون القواعد التي تحكم علاقات هذه الأشخاص ، و قد عرف المجتمع الدولي تطورا ملحوظا من العصور القديمة، وصولا للعصر الحديث.

المبحث الأول: المجتمع الدولي في العصور القديمة:

يجمع أغلب المؤرخون على أن هذا العصر يمتد زمنيا من حوالي سنة 3100 ق م إلى غاية سقوط روما عاصمة الإمبراطورية الرومانية سنة 476 م ، و لقد شكل اكتشاف الزراعة عبر هذه الفترة عامل أساسي لاستقرار الإنسان في حيز و مكان محدد لكونها تقتضي الإقامة الطويلة والمستمرة للقيام بالزراعة والرعي والجني ، مما أدى إلى بروز فكرة التملك الجماعي والفردى للأراضي الخصبة حول الأنهار والبحيرات ، ومن ثم أدت غريزة التملك إلى فكرة وضع الحدود الملكية ، وبالتالي مع مرور السنين ساهم ذلك في ظهور جماعات إنسانية متميزة من حيث العفائد والتقاليد ، واستقرت كل منها في نطاق مساحة محدودة وخضعت لسلطة عليا واحدة، مثل هذه الجماعات تطورت معظمها لتشكّل الدول والإمبراطوريات.

والحضارات التي عرفها العصر القديم تميزت بنوعين من التنظيمات السياسية من جهة الإمبراطوريات التي أسستها القوى العظمى آنذاك واتسعت رقعتها إلى أرجاء واسعة مترامية الأطراف ، ومن جهة أخرى وجود الدول (المدن كما كان الحال في اليونان قديما التي تأسست على مساحات محدودة وامتازت بالانسجام في تعاملها والتنظيم في علاقاتها ، لكن العلاقات بين مختلف الدول والحضارات امتازت بطابع الانعزالية والاكتفاء الذاتي وهو الأمر الذي أثار الخلاف بين الفقهاء حول مدى وجود مصادر أولية للتنظيم الدولي خلال هذه الحقبة التاريخية، فهناك اتجاه يرى أنه بالرغم من أن الحضارات القديمة عرفت أو طبقت بعض قواعد القانون الدولي مثل إيفاد بعثات رسمية زمن الحرب أو إبرام المعاهدات إلا أنها كانت علاقات عارضة ، و لم تساهم في توفير العناصر الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي.

و بالرغم من ذلك ، لا يمكن إنكار تكوين قواعد دولية ساهمت فيها الحضارات القديمة.

أولا : الشرق القديم : و قد شمل جملة من الحضارات كالتالي:

1- حضارة بلاد الرافدين :

تذكر الأبحاث التاريخية أن حضارة واد الرافدين امتازت بوجود معاهدة عام 3100 ق م و قد أبرمت هذه المعاهدة بين زعمي قبيلتين من منطقة ما بين النهرين ، و هما ملك مدينة لاغاش

(lagash) و ملك مدينة أوما (umma) و التي تتعلق إجراء الصلح و ضرورة وضع حد للنزاع القائم بينهما حول الحدود كما نصت على اللجوء للتحكيم في حالة النزاع فيما بينها .

2- الحضارة الفرعونية :

كتبت معاهدة سنة 1297 ق م كشفت عنها الأبحاث التاريخية ببابل بين رمسيس الثاني فرعون مصر وخاتوسيل ملك الحيثيين (hittistes) حيث تعهد الطرفان من خلالها : بتبادل المساعدة ضد الأعداء الداخليين ، والقيام بتسليم هؤلاء المجرمين إلى بلد الطرف الآخر على شرط عدم توقيع العقاب عليهم قبل ذلك ، وتعتبر هذه المعاهدة أقدم شكل معروف لتسليم المجرمين السياسيين وكان احترام وتقنين هذه المعاهدات يتم بضمان الآلهة فقد جرت العادة أن يقسم كل طرف من أطراف المعاهدة بعدد من الآلهة بعدم الخروج عنها .

3- حضارة الصين القديمة:

أقامت الصين علاقات مع روما و عرفت نظام التمثيل الدبلوماسي و المؤتمرات المختلفة ، و قد ظهر في القرن السادس قبل الميلاد الفيلسوف الصيني " كونفشيوس" و الذي نادى بضرورة إنشاء منظمة توفد إليها الدول التي تصبح أعضاء فيها مندوبين عنها تختارهم من بين أكثر المواطنين فضيلة و أوفرهم كفاءة ، و تعد هذه أول مرة يتم فيها الدعوة لإنشاء منظمة دولية.

4- الحضارة الهندية:

لقد عرفت الحضارة الهندية تدوين مجموعة من القوانين و أطلق عليها اسم "قانون مانو" و الذي وضع في حوالي 1000 سنة قبل الميلاد ، و لقد تضمن هذا القانون مجموعة من القواعد المتعلقة بقانون الحرب و القانون الدبلوماسي ، فقد تضمن هذا القانون قواعد تتعلق أنسنة الحرب أو ما يعرف حالياً بالقانون الدولي الإنساني و من أهم هذه القواعد:

* منع تخريب الحقول الفلاحية و قطع الأشجار .

* منع قتل العدو إذا استسلم أو العدو النائم أو أسير الحرب .

أما في القانون الدبلوماسي فقد منع القانون المساس بالمبعوث الدبلوماسي ، و قد ورد فيه: "من يرفع يده في وجه سفير يتعرض للهلاك و الإبادة...".

ثانياً: **العرب القديم :** و قد شمل جملة من الحضارات كالتالي:

1- الحضارة الإغريقية:

كانت اليونان مقسمة لعدد من الوحدات السياسية المستقلة يبلغ عددها 12 مدينة خلال القرن الخامس قبل الميلاد وكان يطلق على كل منها مصطلح مدينة ما يقابله حالياً دولة.

وتميزت العلاقة بين المدن اليونانية بأنها كانت وثيقة تتميز بالاستقرار والتفاهم نظراً لانتمائهما لحضارة واحدة تستند لعدة اعتبارات عقدية وعرقية ولغوية ودينية مشتركة وقد عرف الإغريق وسيلتين أساسيتين للعلاقات القانونية فاستعملوا :

المعاهدة كوسيلة قانونية لتنظيم العلاقات فيما بينهم في كثير من المجالات ومن تلك المعاهدات:
معاهدة تعزيز السلم سنة 446 ق م بين أثينا وإسبرطة ومعاهدة تحالف عسكري سنة 418 ق م بين إسبرطة وأغورس ، كما استعمل الإغريق وسيلة **الدبلوماسية** لفك النزاع بينهم .

2- الحضارة الرومانية:

تأثر الرومان بالتنظيمات التي سادت المدن اليونانية حيث قامت خلال القرن الخامس قبل الميلاد رابطة تجمع بين الرومان ببعض المدن اللاتينية على أساس المساواة بين الأعضاء كما أبرمت روما في حدود سنة 306 ق م معاهدة مع قرطاجنة وتتضمن النص على إقامة السلم والتنازل المتبادل في مناطق نفوذها وحماية مواطنيهم إن لجأوا إلى بلد الطرف الآخر.

غير أن موقف روما في علاقاتها تغير عندما أحست بتفوقها العسكري خاصة بعد القضاء على قرطاجنة واتبع الرومان في علاقاتهم نوعين من القانون :القانون المدني الروماني ،**وقانون الشعوب** :وهو قانون بديل للقانون المدني كان ثمرة اجتهاد القانون الروماني أنشأته روما عام 242ق م هو قانون للفصل في المنازعات بين الرومان والرعايا الأجانب ويسمى أيضا بقانون الغرباء، وقد أنشأت هذا القانون الذي يشرف على تطبيقه مجموعة من رجال الدين عرفوا باسم **الإخوة فيتال** وكانوا يعتبرون بمثابة سفراء يتمتعون بالحصانة وعددهم 20 وجوهر هذا القانون أن رجال الدين هم الذين يقررون إن كان هناك سبب عادل لإعلان الحرب ضد بلد آخر كما يمارس السلطة الدينية عند إعلان الحرب أو عند عقد السلم ومن أشهر الذين عالجوا موضوع الحرب في ذلك الوقت القديس **أوغستين** الذي ميز بين الحرب العادلة و الحرب غير العادلة.

و يمكن أن نستخلص مجموعة من المبادئ التي يمكن الإشارة إليها التي ظهرت و تطورت في هذا العصر:

- الاعتراف بوجود كيانات سياسية متميزة تتمتع بشخصيات معنوية مستقلة .
- الاعتراف بإمكانية تمثيل هذه الكيانات لدى الكيانات الأخرى من قبل ممثلين معتمدين دائمين.
- الإقرار بإمكانية قيام علاقات قانونية بين هذه الكيانات ، تتضمن حقوقا و واجبات.
- الاعتقاد السائد في هذه المجتمعات بأن المعاهدات يجب أن تتبع شكلية معينة و تعتبر ملزمة للأطراف. و تجدر الإشارة إلى انه بالرغم من أن الحضارات القديمة قد عرفت بعضا من قواعد القانون الدولي السالف ذكرها، إلا أن فكرة تنظيم المجتمع الدولي في وضع قانوني موحد لم تكن معروفة آنذاك، ذلك أن نشوء المجتمع الدولي و بالتالي وجود قانون دولي يتطلب حسب فقهاء القانون الدولي توفر شرطين و الملاحظ أن العلاقات الدولية في تلك الحقبة انعدم فيها هذان العاملان، و هذان الشرطان هما:
* استعداد الوحدات السياسية المعنية للتسليم بان لكل منها وضعا مساويا للوحدات الأخرى.
* قيام اتصالات كافية بين تلك الوحدات لوضع تنظيم قانوني يحكم علاقاتهم.

المبحث الثاني: المجتمع الدولي في العصور الوسطى (476م-1453م)

يتفق أغلب المؤرخين على أن هذا العصر يبدأ بسقوط روما سنة 476 م لينتهي بسقوط القسطنطينية سنة 1453 م على يد محمد الفاتح (الإمبراطورية العثمانية).

لقد شهدت العصور الوسطى الكثير من التحولات ، و يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أولاً: المجتمع الأوروبي المسيحي:

من الثابت أن التحول التاريخي البارز في المجتمع الأوروبي تمثل في انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى إمبراطوريتي الشرق و عاصمتها القسطنطينية ، و إمبراطورية الغرب و عاصمتها روما في عام 395م.

و بعد سقوط إمبراطورية الغرب في 476م أدى هذا إلى ظهور ممالك و إمارات أوروبية كانت العلاقات بينها قائمة على أساس القوة و الحرب لا على أساس القانون.

و تميز المجتمع الأوروبي بعدة خصائص:

1- الفوضى السياسية:

كانت الممالك والإمارات الأوروبية يحكمها العداء والحرب ، و السبب في ذلك راجع للمستوى الحضاري المتدني لحكام هذه الأقاليم ، و بقي الأمر على حاله حتى سنة 800 م حيث تمكن الإمبراطور شارلمان من توحيد هذه الوحدات السياسية في إطار ما يسمى بالإمبراطورية الرومانية المقدسة ، و تميزت هذه الفترة بالهيمنة المزدوجة للبابا و الإمبراطور على العلاقات بين الممالك، ولكن بمجرد وفاته عام 843 عادت الفوضى والفساد من جديد .

2- ظهور نظام الإقطاع :

انتشر هذا النظام في أوروبا ابتداء من القرن التاسع ميلادي ليستمر لنهاية العصر الوسيط تقريبا ، هذا النظام يتمثل من الناحية السياسية في استئثار الأمير بجميع مظاهر السلطة داخل إقليم معين على أساس أنه يعتبر بمثابة ملك شخصي له التصرف فيه كما يشاء وهو ما يعرف قانونا بمبدأ الدولة الموروثة ، أما من الناحية الاقتصادية فيقوم على الزراعة و نظام العبيد . وهذا الوضع لم يساعد على نشوء تنظيم دولي لأن كل مملكة أصبحت مقسمة بين عدد كبير من الإمارات الإقطاعية، وبالتالي فالعلاقات بين تلك الممالك كانت مجرد علاقات صراع و حروب.

3- حدوث الصراع بين البابا(الكنيسة) والإمبراطور :

اتسم العصر الوسيط بالصراع الحاد بين البابا والإمبراطور حول من يستأثر بالسلطة الزمنية وحاول كل طرف تأكيد أحقيته بذلك ، فالبابا استند إلى نظرية السيفين ، ومفادها أن الله خلق سيفين سيف يمثل الروح والآخر يمثل الجسد تمنح سيف الروح للبابا وسيف الجسد للإمبراطور ومادامت الروح تسمو على الجسد ، فالبابا يسموا على الإمبراطور، أما الإمبراطور فاستند إلى نظرية الحق الإلهي ومفادها أن الله

فوض حكم الناس وأعطاه للسلطة العامة . وبلغ الصراع لحد إقدام الإمبراطور هنري الرابع على خلع البابا في حدود منتصف القرن 11 وهذا الصراع أدى إلى تفاقم الفوضى السياسية .

4-الديانة المسيحية والحروب الصليبية :

لقد استمرت الحروب الصليبية على طوال قرنين من الزمان من 1098 إلى غاية 1221 م ، حيث منذ إقرار الإمبراطور تيودوس المسيحية كديانة رسمية لروما سنة 380 م فقد كان لهذه الوحدة الدينية المسيحية آثار سلبية في مجال علاقاتها مع البلاد غير المسيحية ، حيث رفضت الممالك الأوربية الاعتراف بالبلاد الإسلامية والدخول معها في علاقات على أساس المساواة، بل كانت الحروب هي الصفة السائدة في علاقاتهم .

للإشارة فإن هذه الممالك عرفت بعض القواعد المتعلقة بحالة الحرب منها:

* سلم الرب 1095م :يتعلق الأمر بحياد المنشآت الدينية وحماية الرهبان والشيوخ والنساء و الأطفال عند الحرب.

* هدنة الرب 1096: ويتعلق الأمر بتحريم الحرب في بعض أيام الأسبوع خاصة تلك المصادفة للأعياد الدينية .

و لكن هذه القواعد انحصرت تطبيقها على أبناء الديانة المسيحية، أما أبناء الأقاليم الأخرى فلا تطبق عليهم، حيث ظهرت فكرة الحرب العادلة و غير العادلة، فتكون غير عادلة إذا كانت بين المسيحيين فيما بينهم، و تكون عادلة ضد غير المسيحيين.

و ما يلاحظ على المجتمع الأوروبي في هذه الحقبة و رغم إرسائه لقواعد قانونية دولية، إلا أنها تميزت بعدم الشمولية لاقتصرها على أبناء الدول المسيحية فقط.

ثانيا:المجتمع الإسلامي:

شهدت هذه المرحلة ميلاد دولة الإسلام عام 622 م و التي أصبحت أعظم الدول حضارة و أكثرها قوة و ازدهارا،فقد جاء الإسلام مؤكدا دعوات الرسل والنبیین للإيمان برب العالمين ومن ثم مقرا وحدة مصدر هذه الدعوات وهو الله الواحد الأحد وجوهر هذه الدعوات هو الإيمان به دون شريك ، وبالتالي فإن دعوة الإسلام لوحدة الأديان في مصدرها وفي جوهرها ومن ثم الإيمان بجميع الرسل هو تأكيد لوحدة الإنسانية كلها في أصلها وفي اعتقادها ، لأن دعوة الإسلام لوحدة العالم قائمة على الأخوة لا يستبعد فيها الفرد لصالح الجماعة فهي وحدة قائمة على الحرية والعدالة، وقد ساهم الفكر الإسلامي كثيرا في ظهور جملة من مبادئ و قواعد القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان، ولا زال لحد اليوم قادرا على التأثير في تطوير وإثراء مبادئ القانون الدولي .

1- المبادئ التي أرسنها الشريعة الإسلامية: ونذكر منها:

أ- عالمية الشريعة الإسلامية : لقد اهتم الإسلام بمختلف جوانب الحياة وجاء بمبادئ إنسانية سامية تصلح لأن تكون أساسا متينا أو دائما لتنظيم حياة الجماعة الدولية من خلال المبادئ الإنسانية

العالمية وتمتاز بأنها ليست ذات صبغة إقليمية ، أي أنها ذات صبغة عامة لجميع البشر دون تمييز أو تفضيل لبعضهم البعض، و قد كرس القرآن الكريم هذا المبدأ في عدة آيات ، و منها قوله تعالى : "و ما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا و نذيرا".(الآية 28 من سورة سبا)

ب- الإسلام دين سلام : فالسلام هو أصل علاقة المسلم مع غيره من أجل توثيق أو اصر المحبة والرحمة والأخوة بين كافة الناس ، حيث حرم القتال بين الناس إلا دفاعا عن النفس و لذلك اقتضت حروب المسلمين إلا في الدفاع عن النفس أو لنشر الرسالة، و الدليل في ذلك قوله تعالى : "و إن جنحوا للسلم فاجنح لها و توكل على الله".(الآية 61 من سورة الأنفال)

ج- الوفاء بالعهد : إن تثبيت السلم يتوقف على مدى احترام العقود والعهد والالتزام بها ، كما قدم العهد على نصره المستضعفين وذلك لقداسة العهد في الإسلام .

د- الكرامة الإنسانية و المساواة: جاء الإسلام لتكريم الإنسان دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو اللغة أو على أي أساس آخر، و الدليل في ذلك قوله تعالى : "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى و جعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم".(الآية 13 من سورة الحجرات).

هـ- حماية حقوق الإنسان و حرياته: حيث أكد الإسلام على حماية أهم حقوق الأفراد سواء زمن

السلم أو في الحرب و منها :

* احترام حرية العقيدة احتراما كاملا: حيث منع الإسلام إكراه الناس وإجبارهم على الدين، و ذلك

تطبيقا لقوله تعالى: "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي".(الآية 256 من سورة البقرة)

* حماية المبعوثين الدبلوماسيين: حيث أكدت السنة النبوية عل ضرورة حمايتهم و احترامهم و تحمل

تجاوزاتهم و تعسفهم ، و دليل ذلك قوله صلى الله عليه و سلم لأحد الرسل الذي تحدث بما اغضب

الرسول فقال له: "لولا انك رسول لقتلتك".

* إرساء قواعد دولية للتعامل في الحرب : و التي تهدف للحد من آثار الحرب إلى اقل قدر ممكن،

حيث نص على قصر الحرب على المقاتلين فقط، و ضرورة توفير الحماية للنساء و الأطفال و

الشيوخ، كما نهت الشريعة عن إتلاف الممتلكات المدنية بما فيها المحاصيل الزراعية أو استعمال أسلوب

تسميم أو تلويث المياه، كما نهى عن تدمير دور العبادة لغير المسلمين و دعا للحفاظ على حياة رجال

الدين التابعين للديانات الأخرى.

و لعل الدليل في ذلك وصية أبا بكر الصديق لما بعث الجيوش إلى الشام، و بعث يزيد بن أبي

سفيان أميرا عليها ، حيث قال له إني موصيك بـ: " إنك ستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم في

الصوامع للعبادة ، فدعهم و ما زعموا و ستجد قوما حلقوا أو ساط رؤوسهم من الشعر و تركوا منها أمثال

العصائب ، فاضربوا ما فحصوا بالسيف ، و إني موصيك بعشر : لا تقتلن امرأة و لا صبيا و لا كبيرا

هرما ، و لا تقطعن شجرا مثمرا و لا نخلا و لا تحرقها ، و لا تخربن عامرا و لا تعقرن شاة و لا بقرة

إلا لمأكله ، و لا تجبن و لا تغلل".

2- نظرة الفقه الإسلامي للعلاقات الدولية :

للإسلام نظرة متميزة للعلاقات الدولية لأنه لا يعترف بانقسام العالم لدول ذات سيادة إنما يهدف إلى توحيد المسلمين كافة تحكمهم أحكام الشريعة الإسلامية، و قد قسم فقهاء الإسلام المجتمع الدولي من منظور الفكر الإسلامي إلى قسمين: دار الإسلام، دار الحرب.

أ- دار الإسلام:

وهي كل الأقاليم و المناطق التي يدين سكانها دين الإسلام و تطبق فيها الشريعة الإسلامية على رعاياها في جميع القضايا التي تتصل بالنظام العام و المنازعات. و بالإضافة للمسلمين تتشكل دار الإسلام من أهل الذمة و هم أشخاص ينتمون لديانات أخرى يربطهم بدولة الإسلام عقد الذمة و الذي بموجبه تتعهد دولة الإسلام بحمايتهم و توفير كافة الحقوق لهم مثلهم مثل المسلمين ، و تحفظ لهم دولة الإسلام حرية العقيدة مقابل دفع الجزية ، و تطبق على الذمي فيما يتعلق بأحواله الشخصية قواعد الدين الذي ينتمي له، و ما دون ذلك فيجب أن تكون معاملاتهم وفقاً للشريعة الإسلامية.

كما يوجد في دار الإسلام فئة ثالثة و هم المستأمنون و هم يمثلون الأجانب في دار الإسلام، و يحكم علاقتهم بدار الإسلام عقد أطلق عليه عقد الأمان.

ب- دار الحرب :

وهي تلك البلاد التي ليست للمسلمين عليها ولاية ولا سلطان وليس بينها وبين المسلمين أي عهد، و تكمن العلاقة بين دار الإسلام و دار الحرب في السماح لرعايا هذه الدول بالدخول لإقليم دار الإسلام بموجب عقد الأمان، كما تتبادل الدارين المبعوثين الدبلوماسيين.

و قد عرفت دولة الإسلام علاقات مباشرة مع أوروبا وكذلك مع الروم و الفرس، و قد تميزت هذه العلاقات بالسلم تارة و بالحرب تارة أخرى.

و في الأخير نقول إن الحضارة الإسلامية قد جاءت بقانون دولي إسلامي، و هو مجموعة القواعد القانونية المستمدة من الشريعة و التي تنظم علاقات الدولة الإسلامية مع باقي الدول الأخرى.

المبحث الثالث: المجتمع الدولي في العصر الحديث:

يبدأ العصر الحديث حسب المؤرخين من سقوط القسطنطينية على يد محمد الفاتح 1453 إلى وقتنا الحالي، و قد تم تقسيم المراحل التي مر بها المجتمع الدولي في العصر الحديث بثلاث مراحل تتمثل في:

المرحلة الأولى : من 1453 إلى غاية 1914 تميزت هذه المرحلة بظهور مفهوم الدولة الحديثة و سيادة التوازن الدولي .

المرحلة الثانية : من 1914 إلى 1990 تميزت هذه المرحلة بمرحلة المنظمات الدولية.

المرحلة الثالثة : من 1990 إلى يومنا هذا أو ما يسمى النظام الدولي الجديد.

أولاً: المرحلة الأولى (1914-1453):

يمكن القول أن هذه المرحلة عرفت ميلاد تنظيم دولي حقيقي بقارة أوربا ولهذا يطلق عادة على القانون الدولي التقليدي تسمية القانون الدولي الأوربي لأنه نشأ في أحضان الدول الأوربية الكبرى ، و قد جاءت قواعد هذا القانون لتحكم العلاقات بين الدول الأوربية المسيحية دون غيرها ، وشهدت هذه المرحلة ظهور عدة عوامل ساعدت على نشأة المجتمع الدولي الأوربي نذكر مايلي:

1- النهضة العلمية و آراء المفكرين:

لقد كان للنهضة الفكرية والعلمية دور في إبراز وإثراء الكثير من مبادئ وأحكام القانون الدولي فإنشاء الجامعات في أوروبا في القرنين 13 و 14 لعب دورا كبيرا في تطوير العلوم و منها العلوم القانونية ،حيث تبعا لهذا ظهر عدد من الفقهاء ساهموا بدور كبير في إرساء قواعد القانون الدولي من خلال العديد من الكتابات والمؤلفات ،و قد ظهرت العديد من المدارس الفقهية نذكر منها:
أ-مدرسة القانون الطبيعي : وكان من روادها الفقيه السويسري "فاتيل" حيث أسست أفكارها على أن مبادئ العدل و الإنصاف هي القواعد التي تحكم العلاقات بين الدول،و أن أساس هذه المبادئ هو العقل.

ب-مدرسة القانون الوضعي : و من روادها الفقيه "هوبز" و الفقيه "سبينوزا" ترى أن القانون ينشأ بإرادة الذين يلتزمون به،فهم الذين يضعون قواعده،ثم يلتزمون بتطبيق المعاهدات و الاتفاقيات التي تم تقنينها.

ج-المدرسة التوفيقية: و كان على رأسها الفيلسوف الهولندي "جروسوس" ويعتبر المؤسس الأول للقانون الدولي الحديث ،ومن أفكاره التوفيق بين القانون الطبيعي والوضعي معتبرا أن القانون الدولي يجد أساسه في قواعد القانون الطبيعي بوصفها تعبير عن العقل و المنطق أو قانون الطبيعة إلى جانب القانون الوضعي فهو الذي يستمد قوته الإلزامية من إرادة جميع الأمم والشعوب .

ويمكن القول أن كتابات الفقهاء الوضعيين تكشف لنا عدد من المبادئ، و منها:

- أن الدول ذات سيادة وأنها مستقلة وأنها متساوية فيما بينها.
- المجتمع الدولي عبارة عن مجتمع مكون من مجموعة من الدول متساوية فيما بينها.
- القانون الدولي هو قانون الدول ولا مجال لتطبيقه على الأفراد.

2-الاكتشافات الجغرافية الكبرى :

كان لحركة الاكتشافات الجغرافية الفضل الكبير في تطور العلاقات الدولية و القانون الدولي ،فقد ساهم اكتشاف أمريكا سنة 1492 من طرف كريستوف كولومبس إلى فتح مجال جديد للقانون التقليدي وهو التسابق بين الدول الأوربية للحصول على المستعمرات حيث مهد هذا لنشأة النظام الاستعماري

كنظام من أنظمة القانون التقليدي، كما أدت الاكتشافات إلى توسيع العلاقات الدولية السياسية والتجارية ونتج عن ذلك تطور في عدد من مجالات القانون الدولي كنظام الملاحة وتطور قانون البحار وكذلك ظهور قواعد اكتساب السيادة الإقليمية حيث الاكتشاف يؤدي للاحتلال، و في هذا الإطار عقدت عدة اتفاقيات دولية بين الدول الأوروبية قصد تقسيم هذه المناطق مثل: المعاهدة التي وقعت بين إسبانيا و البرتغال سنة 1494 م، و التي كانت تعطي الحق للبرتغال باحتلال الموانئ الإفريقية، و تعطي الحق لإسبانيا باحتلال الموانئ الأمريكية، و أدت هذه الاستكشافات إلى توسيع العلاقات الدولية.

3- حركة الإصلاح الديني ومعاهدة وستفاليا:

لقد ظهرت حركة الإصلاح الديني نتيجة المفاصد الكبرى التي ارتكبتها الكنيسة الكاثوليكية ونتيجة لتعسفها في استعمال سلطتها الدينية، حيث طالبت بالإصلاح الديني، و قد انقسمت المجموعة الدولية الأوروبية إلى مجموعتين:

1- مساندة للكنيسة مصرة على بقاء وحدة الكنيسة، و تمثلهم: ألمانيا، إسبانيا و النمسا.

2- مجموعة تطالب بالحرية الدينية أو الاستقلال عن الكنيسة (المذهب البروتستانتي) و تمثلهم:

الألمان البروتستان، السويد و الدنمارك و فرنسا.

أدى هذا لحروب دينية متواصلة بين الدول الكاثوليكية والبروتستانتية دامت 30 سنة من 1618 إلى 1648، و انتهت هذه الحرب بإبرام معاهدة وستفاليا الأولى 14-10-1648 والثانية في 24-10-1648، و اعتبرت هاتان المعاهدتان بمثابة ميلاد القانون الدولي المعاصر، من خلال المبادئ التي أقرتها وهي:

- الاعتراف بانحلال الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتقسيمها لدويلات قومية.

- إنهاء سيطرة الكنيسة وزوال السلطة البابوية وبقاؤها في النطاق الديني.

- إقرار مبدأ سيادة الدولة والاعتراف بتساوي الدول في السيادة بغض النظر عن معتقداتها ونظام

حكمها.

- زوال فكرة تقسيم الحروب إلى عادلة أو غير عادلة، و أصبحت الحرب حقا تمارسه الدول متى

رأت ذلك مناسبا.

- نشوء قانون التمثيل الدبلوماسي بواسطة سفارات دائمة محل البعثات المؤقتة بغرض توطيد

العلاقات السلمية بين الدول.

- إبراز أهمية المعاهدات الدولية التي تقوم على أساس تراضي الدول الأطراف كوسيلة للمحافظة

على النظام الأوربي الجديد.

4- الثورة الأمريكية:

بعد اكتشاف القارة الأمريكية عرفت هجرة عدد كبير من الأوروبيين نحوها بحثا عن الثروة و

المجد، و كانت أمريكا في تلك الفترة تخضع للتاج البريطاني: في عام 1776 طرح المهاجرون فكرة ضرورة

تمثيلهم في البرلمان البريطاني لدفعهم للضرائب ،هنا و نتيجة لرفض بريطانيا الطلب خرج المهاجرون في مسيرات رافعين شعار "لا تمثيل لا ضرائب" التي سرعان ما تحولت إلى مواجهات ثم حرب استقلال عن التاج البريطاني ،توجت بانتصار الثوار الأمريكيان و إعلان الاستقلال بتاريخ 1776/05/04 .
و قد كانت أمريكا مقسمة آنذاك إلى 13 ولاية ،اجتمعت عام 1778 في مؤتمر فيلادلفيا و وضعت أول دستور لدولة فيدرالية سميت "الولايات المتحدة الأمريكية".

وتظهر أهمية الثورة الأمريكية بصفة خاصة في أنها أسفرت عن ميلاد دولة مسيحية مستقلة غير أوربية انضمت لميدان العلاقات الدولية وكان لها دور في تثبيت أكبر قواعد القانون الدولي، و أخرجت القانون الدولي من أوروبا ليشمل دول أخرى.

5- الثورة الفرنسية:

قامت في 1789 بغرض القضاء على الاستبداد السياسي وقد سعت إلى إقرار عدد من المبادئ أبرزها:

-التأكيد على حقوق الإنسان و المواطنة، والاعتراف بالحريات الأساسية والحقوق العامة التي يتمتع بها الإنسان في إطار الحرية و المساواة و الأخوة.

-التأكيد على أن السيادة هي ملك للشعب والأمة يمارسها عن طريق النواب الذين يتم اختيارهم بكل حرية.

-الإقرار بمبدأ حق تقرير المصير و الاعتراف للشعوب بحقها في الاستقلال و في اختيار نظام الحكم الملائم للدولة.

إلا أن هذه الأفكار التي دعت إليها الثورة الفرنسية لم تتعد المجال النظري لان فرنسا هي أول ما انتهكتها ،حيث أعلن قائدها "نابليون بونابرت" الحرب على الدول الأوروبية و انتهك كل مبادئ الثورة،حيث اجتمعت كل الجيوش الأوروبية و هزمته في معركة واترلو 1815.

6-مبدأ القوميات :

يرتبط الحديث عن القوميات بمعيار القومية أو الأمة،و يعرف الفقهاء الأمة أو القومية بأنها رباط روحي يوحد بين مجموعة من الأفراد تجمعهم صلات أو روابط مشتركة كالعرق أو الدين أو اللغة....الخ.

وقد ثار خلاف بخصوص المقوم الأساسي لتشكيل الأمة وبسبب النزاع بين فرنسا وألمانيا على مقاطعتي الألزاس واللورين ظهرت في الفقه الغربي نظريتان حول هذا الموضوع :

1- النظرية الموضوعية : وتمثلها المدرسة الألمانية وتستند لاعتبارات موضوعية في تحديد مفهوم الأمة فهناك جانب يعتبر أن اللغة هي المقوم ويرى هتلر أن العرق هو الأساس وأن اللغة تابعة له ويقول الفقيه مومس " إن كان الألزاسيون قد فقدوا وعيهم القومي بسبب الاحتلال الفرنسي فإنهم لا يزالون ألمانا باللغة ".

2- النظرية الإرادية الشخصية : وهي المدرسة الفرنسية الإيطالية وهي تعرف الأمة استنادا لاعتبارات نفسية فالعنصر الأساسي عندهم في بناء القومية وتكوين الأمة هو الإرادة وقد دافع عن هذه النظرية الفقيه الإيطالي "مانتشيوني" والفرنسي "إيرنيست رينان" وأكدوا أن الإرادة وحدها لا تكفي بل لا بد من توافر معطيات وهكذا انتشر خلال القرن 19 مبدأ القوميات وبذلك انفصلت اليونان عن الدولة العثمانية 1830، ثم بلجيكا عن هولندا 1831، واستقلت رومانيا وبلغاريا في 1878، وألبانيا في 1913 .

7- التحالف الأوروبي: 1815-1914:

اجتمعت الدول الأوروبية في هيئة مؤتمر بفيينا في جوان 1814 واستمر إلى غاية 1815 وكان يهدف لإعادة النظر في التوازن الدولي لقارة أوروبا التي انهارت بسبب حروب نابليون وأهم قرارات المؤتمر مايلي: - تنظيم التوازن الأوربي وقد اختلفت وجهات النظر حول كيفية إعادة التوازن ، حيث أكدت الوجة الفرنسية الأخذ بمبدأ المشروعية ، والذي يعني احترام الحق الشرعي للملك في السيادة على إقليمية ورعاياه ، أما وجهة نظر بروسيا وقد كانت معارضة لوجهة النظر الفرنسية مبينة أن المؤتمر هو ذو طابع سياسي لذا يجب أن ينصب عمله على معالجة مبدأ التوازن السياسي ورغبات الدول المشاركة .وقد تبنى المؤتمر في الأخير الوجة الفرنسية.

و قد أكد المؤتمرون على وجوب الالتزام بتحقيق السياسة التي اقراها المؤتمر، و لتحقيق تلك السياسة اتفقت الدول على إنشاء **الحلف المقدس** في 26-9-1815 من طرف كل من روسيا، النمسا وبروسيا ثم بريطانيا وفرنسا وكان يهدف هذا الحلف للتصدي لمبدأ تقرير المصير الذي جاءت به الثورة الفرنسية وقد اتخذت عدة مؤتمرات للقضاء على حركات التحرر كما حصل في إسبانيا 1820 وإيطاليا 1821 .ولما أرادت التدخل في بعض المستعمرات البرتغالية والإسبانية في قارة أمريكا تصدت الولايات المتحدة لها ،و ذلك من خلال تصريح في شكل رسالة من الرئيس الأمريكي جيمس هنرو بتاريخ 02-12-1823 موجه للكونغرس الأمريكي " أن التدخل من الحلف المقدس في شؤون الدول الأمريكية الجنوبية الحديثة الاستقلال يعتبر بمثابة خطر يهدد سلامة أمريكا"، وهكذا انهار الحلف المقدس في أقل من عشر سنوات.

و قد تميزت هذه الفترة بعدة ميزات هي:

أ- اتساع استعمال المعاهدات الدولية :

حيث أصبحت المعاهدة أسلوبا قانونيا تتجه مختلف الدول لاستعماله في معاملاتها مع باقي الدول ، ونذكر على سبيل المثال :معاهدة باريس سنة 1856 بشأن قانون البحار، واتفاقية جنيف بشأن وضع أسرى وجرحى الحرب سنة 1864، واتفاقية بروكسل المتعلقة بحظر تجارة الرقيق 1890 ومعاهدات لاهاي لعامي 1899 و 1907 المتعلقة بمسألة معالجة مسألة السلم و إيجاد قواعد قانونية خاصة لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية ،و وضع قواعد للحرب و حالات الحياد.

ب-اتساع رقعة المجتمع الدولي:

اتسع نطاق الأسرة الدولية ليشمل دول مسيحية غير أوربية وهي الدول الأمريكية التي حصلت على استقلالها ، ولم يتحرر القانون الدولي العام من الطابع المسيحي إلا سنة 1856 حين سمح لتركيا أن تنضم المجتمع الدولي ، وقد تم هذا الدخول تطبيقا لمعاهدة باريس المادة السابعة سنة 1856 ، و بعدها سمح للصين و اليابان بدخول مجال العلاقات الدولية.

ثانيا:المرحلة الثانية: من 1914-1990:

شهدت هذه المرحلة تغيرات جذرية و عميقة طرأت على المجتمع الدولي ،و من ابرز هذه الأحداث: الثورة الاشتراكية،الحربين العالميتين،ظهور المنظمات الدولية ،التقدم العلمي و التكنولوجي،و قد أدت كل هذه الأحداث إلى تطور العلاقات الدولية مما انعكس إيجابا على قواعد القانون الدولي، و من أهم الخصائص التي ميزت المجتمع الدولي في هذه المرحلة نذكر:

1-عالمية المجتمع الدولي:

لم يعد المجتمع الدولي مجتمعا أوروبا مسيحيا، بل أصبح مجتمعا يضم دولا تنتمي إلى حضارات و ثقافات مختلفة مثل الدول الآسيوية و الإفريقية و دول أمريكا الجنوبية...الخ، و يعود ارتفاع عدد الدول عالميا لعاملين:

-استقلال الدول التي كانت تتصوي تحت راية الإمبراطوريات التي تفككت كالإمبراطورية العثمانية.
-انهيار النظام الاستعماري و خاصة في الخمسينيات و الستينيات من القرن 20 ،أدى إلى نشأة دول حديثة الاستقلال خاصة في إفريقيا و آسيا ،و التي أصبحت تشكل أغلبية المجتمع الدولي أطلق عليها دول العالم الثالث.

2- مجتمع دولي منظم:

يعتبر المجتمع الدولي المعاصر مجتمع منظم يخضع إلى نظام من الأحكام القانونية التي تضبط العلاقات بين أعضائه.

إن هذا التنظيم تبلور بصفة أساسية بعد ظهور المنظمات الدولية التي أصبحت تشكل الأداة الرئيسية للتعاون بين الدول، فالغاية من المنظمات الدولية هو التخفيف من حجم الفوضى و تطوير مجالات التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي في مختلف المجالات، و إن أولى هذه المنظمات نذكر:عصبة الأمم: تأسست في 1919 ،و اعتبرت أول تنظيم عالمي ذو طابع سياسي ،انشأ على أنقاض الحرب العالمية الأولى،انضمت له 33 دولة،و تم الالتزام في ميثاقها على:

-عدم استخدام القوة لحل القضايا الدولية.

-احترام الالتزامات و المعاهدات بين الدول.

-تخفيض التسلح من اجل الحفاظ على السلم الدولي.

-مبدأ التعاون المشترك لمواجهة أي عدوان تتعرض له إحدى الدول الأطراف.
و نتيجة لعدم فعالية العصبة في تحقيق مبادئها و خاصة باندلاع الحرب العالمية 2 انهارت العصبة، ثم بنهاية الحرب العالمية الثانية تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة سنة 1945 ، و التي ستكون لنا دراسة معمقة لهذه المنظمة في محاضراتنا القادمة.

3-مجتمع دولي غير متجانس:

حيث أن ما ميزه كثرة الانقسامات فبنهاية الحرب العلمية الثانية ظهرت دولتان عظيمتان الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأ تسابقهما نحو التسلح و الهيمنة على المجتمع الدولي ، و انقسم العالم بذلك لمعسكرين الاشتراكي و الرأسمالي ، و كان ذلك بداية لمرحلة "الحرب الباردة"، حيث أن العلاقات بينهما كان يحكمها مبدأ التعايش السلمي، و الذي يعني إيجاد اتفاق حول طبيعة القانون الدولي و اللجوء لحل النزاعات بالطرق السلمية.
كما تم كذلك تقسيم الدول في المجتمع الدولي على أساس التقدم العلمي و التكنولوجي إلى دول متقدمة و دول متخلفة.

و قد حاولت الدول المتخلفة أن تقيم نوعا من التكتل بهدف مباشرة التنمية فيها فأنشأت حركة عدم الانحياز في مؤتمر باندونغ 1955 كان هدفها الرئيسي الدفاع عن مصالح دول العالم الثالث ، و المناداة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

4-مجتمع دولي متقدم علميا:

أصبح التقدم العلمي ميزة العصر الحديث، لاسيما من خلال تطور المواصلات و غزو الفضاء و استغلال الثروات الباطنية ، كما شهد المجتمع الدولي ثورة علمية و تكنولوجية ساهمت في تقدم و ازدهار الدول، إلا أن هذا التطور العلمي كان سلبيا في بعض الجوانب و خاصة في مجال الأسلحة و بالأخص بظهور أسلحة الدمار الشامل و هي الأسلحة النووية و التي أصبحت تشكل خطرا على كل دول المجتمع الدولي في حالة استخدامها في الحروب.

4-الاتساع الموضوعي للعلاقات الدولية:

حيث كانت موضوعات القانون الدولي التقليدي تنحصر في العلاقات الدبلوماسية و القواعد المنظمة للحرب، و لكن نتيجة التطورات التي شهدتها المجتمع الدولي أصبح يهتم بمواضيع جديدة منها :حقوق الإنسان بمختلف أجيالها، القواعد الاجتماعية الدولية، القواعد الاقتصادية الدولية و خاصة في مجال الاستثمارات الأجنبية و دعم للشركات متعددة الجنسيات .

ثالثا: المرحلة الثالثة: من 1990 إلى يومنا الحالي:

تبدأ هذه المرحلة بانهيار الاتحاد السوفيتي وحتى الآن، و يطلق عليها النظام الدولي الجديد ، و تعود بدايات شيوع هذا المفهوم إلى حرب الخليج الثانية (1990) حيث بدأت الدعاية الأميركية بالترويج لهذا

المفهوم ،حيث ظهر لأول مرة عند إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب من على منصة قاعة اجتماع الهيئة التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في 17 يناير 1991 بداية النظام العالمي الجديد .

ونتناول فيما يلي أهم خصائص النظام الدولي الجديد.

1- القطبية الأحادية :

فالسمة الأساسية هي هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي من الناحية السياسية والعسكرية، وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية دون حاجة للحلفاء بدلاً من القطبية الثنائية السابقة. فعلى المستوى السياسي قامت أمريكا بدور المنظم للمجتمع الدولي، وراود الكثيرين في العالم الأمل بانتهاء الحرب والاتجاه بخطوات ثابتة نحو السلام العالمي، ومنذ أحداث 11 سبتمبر ظهرت نوعية جديدة من الاستقطاب ، وحلت ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب ودول وصفتها أميركا بالدول المارقة والتي تشكل ملاذاً للإرهاب ، وفي هذا الصدد كشف التحرك الفردي للولايات المتحدة تجاه الحرب على أفغانستان واحتلال العراق عن عجز أوروبا عن أن تشكل قوى سياسة تنبؤاً مكاناً يليق بقوتها إلى درجة وصفها بأنها عملاق اقتصادي لكنها ليست سوى قزم سياسي.

وعلى المستوى العسكري استندت الولايات المتحدة في فرض زعامتها على العالم، إلى قوتها العسكرية والنووية الكبيرة، مما أدى إلى انفرادها بالقرارات العسكرية دون الالتزام بالشرعية الدولية، بحكم قوتها الاقتصادية والعلمية والعسكرية في مجال الاستخبارات والتجسس الإلكتروني والمراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية والعدة الحربية المتطورة من السفن والطائرات والمدفعية والصواريخ الرشاشات... ،كما يتسم النظام الدولي الجديد بحل الأحلاف العسكرية الاشتراكية السابقة كحلف وارسو، إقامة القواعد العسكرية الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط- كالكويت والسعودية وقطر والضغط على الدول المنتجة للأسلحة وخاصة النووي كإيران وكوريا الشمالية.

وعلى المستوى الثقافي نجد هيمنة العولمة الثقافية الغربية والأمريكية تحديداً، وتسخيرها لآليات إعلامية وفنية ولغوية لفرض نفوذها وتهديد وجود الهويات الثقافية المحلية على الصعيد العالمي . أما على المستوى الاقتصادي فيمكن القول أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب تبرز فيه قوى اقتصادية كبرى سواء في أوروبا أو في دول شرق آسيا ،خاصة مع تصاعد حدة الأزمة المالية العالمية التي أظهرت هشاشة الاقتصاد الأمريكي.

2- تعدد المؤثرين الدوليين:

بتعدد وتوزع مصادر السلطة على مستوى العالم نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطتها، كما يمكن القول إن النظام الدولي قد عرف عنصراً جديداً من عناصر المجتمع الدولي يتمثل في الإرهاب، من خلال مقوماته الذاتية

واستقلاليتيه وكثوة الجماهير المتعاطفة معه دون حدود معينة ، وهناك أيضا تزايد دور منظمات ولجان حقوق الإنسان والدفاع عن البيئة.

3- تعدد الدول:

يتسم النظام الدولي الجديد بزيادة عدد الدول الداخلة فيه فبعد أن كانت الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة 51 دولة أصبح اليوم عدد الدول الأعضاء 206 دولة تشمل جميع القارات.

4- ازدواجية تطبيق القانون الدولي:

انتشر التناقض في تطبيق قواعد القانون الدولي في غير منطقة من العالم، سواء بالنسبة لحقوق الإنسان، أو حفظ السلام، أو حماية البيئة الطبيعية من التلوث والتدمير... ، حيث نجد ازدواجية في المعايير وتجاوزات عديدة في مفهوم حقوق الإنسان ، فحصار العراق على مدى سبع سنوات سبب أضراراً بالغة في أوساط الشعب العراقي، من وفيات الأطفال إلى التهديد البيولوجي لحياة الملايين من المدنيين. هذا رغم احتجاجات اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي ومنظمة الصحة العالمية على الإبادة الجماعية المنتهجة المنافية للقانون الدولي،

كما سبب حظر التجارة الأميركية الم فروض على كوبا زيادة معدل الوفيات، وانتشار الأمراض التي تحملها المياه، وفي فلسطين تستمر انتهاكات القواعد الدولية من خلال الأوضاع المأساوية للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ناهيك عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني يوميا.

5- انتقاص سيادة الدول :

تدهورت سلطة الدولة القومية ومن ثم سيادة الدولة وتضاءل دور المنظمات الدولية في تسوية الصراعات الدولية وحل المشكلات الدولية ليحل محلها دور الولايات المتحدة قائدة العالم ، ويعود تراجع مكانة الدولة في العلاقات لعدة عوامل أهمها:

- بروز عناصر قوية في المجتمع الدولي : الشركات المتعددة الجنسية، المنظمات الإقليمية والدولية، المنظمات غير الحكومية، رجال الأعمال، الأسواق التجارية..الخ.

- التحول في سلوك المنظمات الدولية، فقد كانت المنظمات الدولية في السابق عبارة عن مؤسسات تابعة للدولة ، أما الآن فقد غدا للمنظمات الدولية وجود متميز ومستقل عن إرادات الدول المنشئة له، وليس أدل على ذلك من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1991م الذي أيد التدخل الإنساني من دون طلب أو حتى موافقة الدولة المعنية كما حدث في العراق، الصومال ،كوسوفو، ليبيا.

6- الميل نحو التكتلات الدولية الكبيرة:

من أبرز ملامح النظام الدولي الجديد هو اتجاهه نحو التعامل «الكتلي» أي إلى الكتل والمجموعات الكبرى ، إن لم تعد الدولة مرتكزاً أساسياً في رسم تصورات المستقبل مهما كان من حجم لهذه الدولة على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو السكاني ، ولذا فإن أنظمة الدول المستقلة لن تجد لها مكاناً بارزاً إلا من خلال تكتلات كبرى بدت ملامحها من المجموعة الأوروبية التي

تشكل أقوى قوة اقتصادية إلا أن هذه التكتلات لا تتوقف عند نقطة المصالح الاقتصادية بل تمد نظرها إلى أفق بعيد أرحب وأشمل للتحويل بعد ذلك إلى كتل سياسية كبرى ، ولعل نموذج الوحدة الأوربية واضح في هذا الأمر فالعصر القادم هو عصر التكتلات أو المجموعات السياسية الكبرى الذي تحتفظ فيه الدول القطرية بشخصيتها القانونية ومكانتها وسيادتها ، إلا أنها تدور في فلك واسع هو الكتلة التي تنتمي إليها .

7- الثورة التكنولوجية:

من السمات المميزة لهذه المرحلة الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول، والتي انعكست بشكل كبير على سرعة التواصل وفي معدل التغيير ، فإذا كانت البشرية قد احتاجت ما يقرب من 1800 عام حتى تبدأ الثورة الصناعية الأولى واحتاجت كذلك إلى مائة عام تقريباً حتى تدخل الثورة الصناعية الثانية، فقد احتاجت إلى ما لا يزيد على ربع قرن لتدخل الثورة الصناعية الثالثة التي نعيشها الآن عبر التطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات، والعقول الالكترونية، والهندسة الفضائية.

ونتج عن ذلك عولمة المشكلات والقضايا التي تواجهها الجموع البشرية مثل الفقر والتخلف والتلوث البيئي و الانفجارات السكانية وغيرها الكثير، حيث لم تعد تقتصر نتائج هذه المشكلات على دولة محددة أو مجموعة دول، وإنما تعدى ذلك إلى دول أخرى بعيدة جغرافياً.

8- خاصية اللاتجانس:

فالنظام السياسي الدولي يشكل نظاماً غير متجانس، حيث تتجلى مظاهر عدم التجانس في: - حالة التباين الشديد بين وحدات النظام الدولي من حيث الحجم والقوة رغم تمتعها نظرياً بالسيادة والمساواة أمام القانون.

-العلاقة غير المتوازنة بين دول الشمال ودول الجنوب، فعلى صعيد التجارة الدولية تستحوذ الدول الصناعية على النصيب الأعظم من النشاط التجاري العالمي في حين لا يمثل نصيب الدول النامية إلا قدراً ضئيلاً.

- حالة انعدام التجانس في ازدياد الهوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب، ما خلق حالة من التبعية التكنولوجية نتيجة سيطرة الشمال على أدوات الثورة العلمية والتكنولوجية.

9- تصاعد التوترات والصراعات:

فقد تزايدت التهديدات الإرهابية على الصعيد العالمي للمصالح الغربية والأمريكية تحديداً ، كما تزايدت التحديات البيئية التي تواجه العالم كالاختباس الحراري والتصحر والتغيرات المناخية والأعاصير والفيضانات والتلوث، مع تزايد الحروب الأهلية والإقليمية بأسباب دينية أو عرقية أو اقتصادية ،مثل: باكستان،الصومال،رواندا ، بروندي، وحاليا العراق وأفغانستان و سوريا...ثم تنامي الهجرة القسرية بسبب الحروب والفقر والكوارث الطبيعية...وتزايد التوتر السياسي في الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وإفريقيا الوسطى.

ختاما ومن خلال استعراض أهم خصائص النظام الدولي الجديد في مرحلته المعاصرة يتبين أننا على أعتاب مرحلة جديدة تبدو فيها الولايات المتحدة بيدها خيوط التأثير الدولي ، إلا أنها في الوقت نفسه تؤمن بضرورة إفساح المجال للقوى الصاعدة اقتصاديا لا لتزاحمها في مجال الصدارة بل لاحتوائها ، والأيام القادمة ربما تكشف عن ملامح مرحلة جديدة من النظام الدولي تشهد نوع من القطبية المتعددة ولكن من طراز مختلف.

خلاصة القول أن المجتمع الدولي عرف تطورا تاريخيا منذ العصور القديمة مرورا بالعصور الوسطى حتى العصر الحديث،و خلال هذا التطور الحضاري و المد التاريخي تشكل و تبلور المجتمع الدولي المعاصر بخصائصه و مميزاته ،و إن كنا تطرقنا في المحاضرات السابقة إلى تطور المجتمع الدولي فإننا سنتناول في المحور الثاني من المادة أشخاص المجتمع الدولي.